

فإن ذلك مما يمتنع في الدعوى الدستورية المحالة إلى هذه المحكمة من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ما لم يتألم ترك الدعويين الدستورية والموضوعية معاً، إجهاضاً للرقابة الدستورية في صورتها الأولى، والتي تراءى لها اعتوارها بمثالب دستورية، وبما يعوق المحكمة الدستورية العليا عن بسط رقابتها على دستورية القوانين واللوائح، وفقاً لاختصاصات التي نيّطت بها بموجب نص المادة (192) من الدستور. وكان التقرير بالترك قد انصب على الدعوى الدستورية وحدها، ومن ثم فالأثر يترتب على طلب ترك الدعوى الدستورية المعروضة،